الى قوله في ذلك من غير فرق وايضا مشاهدة الفعل ادل في بيانه
من الأخبار عنه ولذا قيل في المثل النوى ليس الخبر كالمعاينة وايضا
فان البيان بالفعل قد وقع كما في بيان الصلاة والحج لا يقال بل هما مبينان
بقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني اصلي وخذوا عني مناسككم لانا نقول
هذا دليل كون الفعل بيانا لانه هو البيان اذ ليس فيه بيان فتأمل ولانه لو لم يقع
البيان بالتقرير لادى الى ان يكون صلى الله عليه وآله وسلم سكت على منكر وذلك لا يجوز لما
فيه من الاخلال بأحد الشرايع كما اذا رأى رجلا يفعل في الصلاة فعلا
بعد ان نهى عن الأفعال فيها فان سكوته كالأباحة لذلك الفعل اذ لا
يجوز سكوته على منكر وفي ذلك بيان للقدر المحرم من الأفعال في الصلاة
والمختار انه لا يلزم سهو البيان في النقل كسهو المبين فلا يلزم اذا كان
المجمل متواترا او جليا ان يكون البيان مثل بل يجوز ان يبين القطعي الظني
والجلي بالخفي ومنهم من شرط لهما واصل بينهما ومنهم من شرط ان يكون البيان
اقوى والصحيح هو الأول بدليل انه يصح نسخ البيان وغير ذلك ولا يكون
بالقياس وخبر الواحد لان دليل العمل بهما قطعي ولم نفرق بين البيانين وايضا لا يكون
المبين قطعيا والبيان ظنيا اذ لا يتبع تعلق المصلحة بذلك ولان الظن
كالعلم في جلب النفع ودفع الضرر وايضا فقد وقع وهو دليل الجواز

وذلك

وذلك كتخصيص القرآن والخبر المتواتر بالخبر الآحادي كما تقدم ان الأرجح
بين التخصيص العام والبيان للمجمل فتأمل والله اعلم والمختار ان جميع التعلق
في حسن الشيء بالمدح عليه كما يتعلق في حسن اخراج الزكاة بقوله تعالى
والذين في اموالهم معلوم اذ هو اي المدح على ذلك الشيء كاشف على ذلك
الشيء ويصح التعلق في قبحه بالذم عليه كما يتعلق في قبح جنس
الزكاة بقوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة الآية اذ هو اي الذم
لذم من النهي عليه لأن النهي قد يكون عما حسن كالمكروه والذم لا يكون
الا على القبيح فيصح حينئذ الاستدلال بذلك على حسن الفعل او قبحه
لانهما لم يكونا مجملين بل ظاهرين كالأمر والنهي وذلك لان الفعل
الذي لا يعلم حسنه ولا قبحه اذا وصف به ثم تعقبه المدح او الذم اقتضى
انهما لأجل الفعل لا لغير فيلزم قبح الفعل او حسنه وذلك ظاهر والله
اعلم والمختار انه لا اجمال في امور منها الجمع المنكر نحو رجال فيحمل على الأ
قل عما يدل عليه وهو ثلاثة اذ هو المتيقن دخوله في الخطاب والأصل براءة الذمة
عن الزايد وايضا فان السيد اذا قال لعبده اكرم رجالا فأكرم ثلاثة عد
ممتثلا وسقط عنه الذم ولو كان مجملا لما كان كذلك وكذا اذا أمر شخص
لآخر بدراهم وفسرها بثلاثة قبل ذلك منه فلو لا انه مبين لما قبل ذلك منه

Copyright © King Saud University